

## تقييم كفاءة الأسواق العالمية

### دراسة قياسية لحالة سوق عمان للأوراق المالية خلال 2005-2009

د/ عزاوي اعمر

أ/ الداوي خيرة

جامعة ورقلة

**ملخص:** تعتبر كفاءة السوق المالي من المفاهيم التي تم اكتشافها بالصدفة، حيث قام موريس كاندال بدراسة سلوك أسعار الأسهم وذلك من أجل ضبط نماذج متكررة لسلوك الأسهم وفي فترات مختلفة من الرواج والكساد، حيث أكدت النتائج المتوصّل إليها أن الأسعار تتقلب بشكل عشوائي، حيث لا يمكن التنبؤ بسعر سهم معين، وحسب رأي كاندال فإن هذه الأسعار لا تستجيب إلا إلى المعلومات الجديدة التي ترد إلى السوق بشكل عشوائي الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عدم تحقيق أي أرباح غير عادية، لذلك نجد كفاءة السوق المالي ترتبط بكفاءة تدفق المعلومات وذلك بالشكل الذي يضمن الشفافية والدقة والسرعة.

**الكلمات المفتاح:** السوق الكفاءة، صيغ الكفاءة، أنواع الكفاءة، اختبارات الكفاءة، الكفاءة عند المستوى الضعيف.

**Résumé:** L'efficacité du marché financier des concepts qui ont été découverts par accident quand Morris Kandal étudier le comportement des cours des actions afin d'ajuster les modèles à plusieurs reprises pour ces actions dans les différentes périodes de boom et de récession, où les conclusions que les prix fluctuent de façon aléatoire, où vous ne pouvez pas taux de prédiction d'une action donnée, selon l'opinion de Kandal, ces prix ne répond pas seulement à de nouvelles informations reçues par le marché au hasard, qui conduirait à l'échec de dégager des gains inhabituels, si nous trouvons efficace des marchés financiers liée efficacement circulation de l'information et de la manière qui assure la transparence, la précision et la vitesse.

**Mots clés:** le marché efficace, les formats d'efficacité, d'efficiency types, tests de compétence et d'efficacité au niveau des faibles.

#### مقدمة:

لقد أصبحت الأسواق المالية ضرورة لابد منها، وذلك من أجل الاستثمار وتحقيق الأرباح، وحتى يتحقق هذا لابد من توفر المعلومات حول الأوراق المالية التي ينبغي الاستثمار فيها والمتداولة في السوق وهذا لكي تكون هذه السوق تتصرف بالكفاءة، ولكي يحدث هذا لابد أن تعكس أسعار الأوراق المالية كل المعلومات المتاحة.

على ضوء ما تقدم تبلور معلم إشكالية هذه الورقة البحثية فيما يلي: ما المقصود بكفاءة السوق المالي، وما هي أهم الاختبارات المستخدمة في قياس كفاءة السوق المالي ؟

للإجابة على هذه الإشكالية، نقوم بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين كما يلي:  
أولاً: كفاءة الأسواق المالية.

ثانياً: دراسة اختبار مدى كفاءة سوق عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف.

#### أولاً: كفاءة الأسواق المالية

يمكن أن تكون السوق المالية ذات كفاءة عالية، إذا كانت لديها القدرة على توظيف رؤوس الأموال في المشاريع الأكثر ربحية في الاقتصاد الوطني، حيث تقوم نظرية السوق الكفاءة على مدى توفر المعلومات لدى المستثمرين في نفس الوقت وبدون تكلفة.

**1-1- مفهوم كفاءة السوق المالي:**

لقد تعددت التعاريف في هذا المجال ومن أهمها:

**تعريف 01:** تعرف كفاءة السوق المالي « بأنها السوق التي تتداول فيها عدد كبير من المشاركين ذوي الدراسة على الحكم العقلاني Rational، الهدافين لتعظيم الأرباح، والمنافسين منافسة حرة نشطة، الذين يسعون للخروج بتوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية، بحيث تكون المعلومات موجودة كافة ومتاحة للجميع بشكل متساوي ودون أي تكاليف ». <sup>1</sup>

**تعريف 02:** تعرف كفاءة السوق المالي على أنها « ذلك السوق الذي يتمتع بقدر عالي من المرونة ويسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية، نتيجة التغيرات في نتائج تحليل المعلومات والبيانات المتداولة إلى السوق، والذي يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقة للورقة المالية ». <sup>2</sup>

**تعريف 03:** يعرف السوق الكفاءة على أنه « ذلك السوق الذي يحدد السعر الصحيح للأوراق المالية، أي السعر الذي يعكس القيمة الحقيقة لهذه الأوراق، والقيمة الحقيقة للورقة هي المبلغ الذي يحصل عليه أو بدفعه مقابل هذه الورقة بالنظر إلى العائد الذي يمكن أن يتحقق منها ». <sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Eugent Fama, Efficient capital Markets: AReviewof- Theory and Empirical work, Journal of finance 25,no,2,May 1970, p: 384.

<sup>2</sup>- دريد آل شبيب، عبد الرحمن الجبوري، أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع لاستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الزينونة الأردنية، الأردن، 2005، ص: 07.

<sup>3</sup>- أمين عبد العزيز حسين، الأسواق المالية، بدون طبعة، دار قباء الحديثة للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2007، ص: 239

و عموماً مما سبق يتضح لنا أن كفاءة السوق المالي تتجسد في استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات والمعلومات الواردة للسوق. الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية، حيث في ظل السوق الكفء فإن سعر الورقة المالية يعكس جميع المعلومات المتاحة وذلك في ظل توفر مجموعة من الشروط.

### **2-1- شروط السوق المالية الكفؤة:**

وفقاً للمفاهيم السابقة فإن كفاءة السوق المالي تتحقق إذا توفرت الشروط التالية:

- أن يتمتع السوق بوجود عدد كبير من المستثمرين؛
- أن يتصف المتعاملون في السوق بالرشادة؛
- أن تكون المعلومات متاحة لدى الجميع ودون أية تكاليف؛
- عدم وجود أي قيود على المتعاملين أي وجود حرية تامة في التعامل؛
- عدم تحقيق المستثمرين لأرباح غير عادلة لأن العائد يكفي لتعطية المخاطر؛

### **3-1- متطلبات كفاءة السوق المالية**

لكي يحقق سوق رأس المال هدفه المنشود والمتمثل في التخصيص الكفء للموارد المتاحة، ينبغي أن يتوافر فيه سمتين أساسيتين هما كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل.

#### **1-3-1- كفاءة التسعير:**

يطلق على كفاءة التسعير Price Efficiency بالكفاءة الخارجية Efficiency External ويقصد بهذا النوع لأن المعلومات الجديدة تصل إلى المتعاملين في السوق بسرعة، ودون وجود فاصل زمني، مما يجعل أسعار الأسهم مرآة عاكسة لكافة المعلومات، وذلك دون تكبد تكاليف باهضة، وبالتالي

تكون الفرصة متاحة لجميع المتعاملين لتحقيق أرباح، وعليه فإنه يصعب على أي واحد منهم أن يحقق أرباح غير عادلة على حساب الآخرين.<sup>1</sup>

### **1-3-2 - كفاءة التشغيل:**

يطلق على كفاءة التشغيل Internal Oprational Efficiency بالكفاءة الداخلية Efficiency، ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب وذلك دون أن يتحمل المتعاملين في السوق تكلفة عالية للسمسرة، كذلك عدم إتاحة فرصة تحقيق هامش ربح مغال فيها للتجار والمتخصصين ( صناع السوق)، حيث نجد أن كفاءة التسويق تعتمد إلى حد كبير كفاءة التشغيل، إذ أنه لكي تعكس الورقة المالية المعلومات الواردة ينبغي أن تكون التكاليف التي يتحملها المستثمرين لإتمام المعاملة عند حدتها الأدنى، الأمر الذي يشجعهم لبذل جهد للحصول على المعلومات جديدة وتحليلها مهما كان حجم تأثير تلك المعلومات على سعر الورقة المالية.<sup>2</sup>

### **1-4-أنواع الكفاءة في سوق الأوراق المالية**

نجد في هذا الصدد نوعين لكافحة سوق رأس المال هما الكفاءة الكاملة والكافحة الاقتصادية.

#### **1-4-1 - الكفاءة الكاملة:**

يقصد بهذا النوع من الكفاءة أنه لا يوجد فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر السهم، حيث

<sup>1</sup>- منير إبراهيم هندي، مستقبل أسواق رأس المال العربية مخاطر ومحاذير، بدون طبعة، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 1995، ص:23.

<sup>2</sup>- عاطف وليم أدراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، ط، 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص: 60.

يؤدي إلى تغيير فوري في السعر فالتوقعات متماثلة لدى المستثمرين والمعلومات متاحة للجميع وبدون تكاليف.<sup>1</sup>

#### **1-4-2- الكفاءة الاقتصادية:**

في ظل هذا النوع من الكفاءة فإنه يتوقع أن يمضي بعض الوقت منذ وصول المعلومات إلى السوق حتى تبدو آثارها على أسعار الأسهم، مما يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تبقى أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لفترة من الوقت على الأقل.

لكن هذا الفارق بين القيمتين لا يتوقع أن يكون كبيراً إلى درجة أن يحقق المستثمر من ورائه أرباح غير عادية وذلك بسبب تكلفة المعلومات والضرائب.<sup>2</sup> إذ نجد أن الكفاءة الكاملة تختلف عن الكفاءة الاقتصادية في أن هذه الأخيرة تتميز بوجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات والوصول إلى النتائج.

#### **1-5- الصيغ المختلفة للكفاءة السوق المالي**

تلعب المعلومات دوراً هاماً في تحديد القيمة الحقيقية للورقة المالية، ومن ثم ينبغي تحديد مستوى كفاءة السوق، حيث أن الاختلاف في المعلومات يؤدي إلى الاختلاف في درجة كفاءة السوق، حيث نجد في هذا الصدد ثلاثة صيغ مختلفة للكفاءة السوق تتمثل في فرضية الصيغة الضعيفة، وفرضية الصيغة المتوسطة القوية وفرضية الصيغة القوية.

<sup>1</sup>- مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسائل رفع كفافتها، مجلة الباحث، العدد السابع، بسكرة، 2010، ص: 183.

<sup>2</sup>- عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2008، ص: 32.

**1-5-1- فرضية الصيغة الضعيفة:**

تقتضي هذه الفرضية بأن أسعار السوق تعكس فقط المعلومات التاريخية الخاصة بالأسهم، كالأسعار وحجم التعاملات السابقة،<sup>1</sup> حيث أن الأسعار تعكس المعلومات التاريخية عن أسعار الأسهم في الماضي بالكامل بمعنى أنه لا يمكن التنبؤ بسعر السهم اعتماداً على المعلومات المتاحة عن الأسعار المتاحة في الماضي لأن التغيرات السعرية المتتالية مستقلة عن بعضها البعض وهو ما يعرف بنظرية الحركة العشوائية لأسعار الأسهم (french, 1989).

إن مختلف الدراسات التي تم استخدامها لاختبار فرضية الصيغة الضعيفة مثل سلسل الارتباط وقواعد التصفية كان الهدف منها هو تحديد درجة العشوائية لسلسلة متتالية من الأسعار.<sup>2</sup>

**1-5-2- فرضية الصيغة القوية**

تقوم هذه الفرضية على أنه كل المعلومات تكون متوفرة للمتعاملين في السوق المالي سواء كان مصدرها بيانات منشورة أو تاريخية، ويعني ذلك أن تتوفر كل هذه المعلومات في السوق بشكل عام، ولا يكون هناك مجال لظهور ظاهرة (احتكار المعلومات) (القيمة المتوقعة للأرباح الغيرعادية = صفر).

ولكن هذا المستوى لا يعني عدم مقدرة بعض المحللين على معرفة بعض الأرقام والمعلومات غير المعروفة وبالتالي تحقيقه أرباح غير عادية، ولكن يلاحظ على

<sup>1</sup>- عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص:128.

<sup>2</sup>- محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص: 128.

هذا المستوى أنه بعد فترة وجيزة ستعود الأرباح لوضعها الحالي لما سيتعرض له هؤلاء المحللين إلى خسائر غير متوقعة نتيجة ظاهرة المضاربة.<sup>1</sup>

#### **1-4-1- فرضية الصيغة شبه القوية:**

تقوم هذه الفرضية على أسعار الأسهم السائدة في السوق تعكس المعلومات التاريخية الأخرى المتوفرة لعامة الناس أي المعلومات المنشورة، ونجد أن هذا المستوى لا يتتوفر على معلومات غير منشورة مثلما هو الحال في المستوى القوي، وهنا يكمن الفرق بين هذين المستويين، وكذلك نجد أن هذا المستوى الشبه قوي هو المستوى السائد في الأسواق المالية المتقدمة، حيث يتتصف معظمها بأنها سوق ذات كفاءة من المستوى شبه قوي .

ويفترض هذا المستوى أن يعكس الأسعار الجارية في السوق المالية جميع المعلومات المتوفرة للجمهور سواء كانت هذه المعلومات جيدة أم سيئة، وسواء أكانت تاريخية أو منشورة حديثاً، وبما أن هذه المعلومات قد قررت مستويات الأسعار السائدة، لذلك لا يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ، بما ستكون عليه الأسعار مستقبلاً، لأنها قد استنفذت دورها في صياغتها للأسعار الجارية، ولأن الأسعار الجارية لن تتغير إلا إذا وصلت معلومات جديدة غير متوفرة حالياً، وبالتالي لن يستطيع المحلل المالي أو المستثمر من خلال المعلومات العامة المتوفرة للجميع أن يحقق أرباحاً إضافية غير عادلة.

ولهذا فإن جميع الأبحاث التي أجريت على اختبار كفاءة السوق عند المستوى الشبه قوي ركزت على سرعة استجابة الأسعار للمعلومات الجديدة وسرعة

<sup>1</sup>- وليد صافي، أنس البكري، مرجع سابق، ص: 20 .

تحركها نحو نقطة توازن جديدة بين العرض والطلب على الأسهم ذات العلاقة بعد نشر المعلومات حيث كلما كانت سرعة الاستجابة والحركة كانت كفاءة السوق على المستوى الشبه قوي أكبر.<sup>1</sup>

### **ثانياً: دراسة كفاءة سوق عمان المالي عند المستوى الضعيف**

نحاول من خلال هذا البحث دراسة مدى كفاءة بورصة الأردن وذلك عند المستوى الضعيف، حيث يمكن ذلك من خلال دراسة سلوك الأسعار اليومية للأسهم الشركات المدرجة في البورصة، والمعبر عنها بمؤشر السوق، وذلك خلال الفترة ( 01 جانفي 2005 إلى غاية 30 ديسمبر 2009)، مما يعطينا 1304 مشاهدة يومية، وهذا من خلال عدة اختبارات.

و قبل التعرض بعرض وتطبيق الاختبارات المستخدمة في قياس كفاءة سوق عمان المالي نقوم بالتعريف بهذا السوق وأهم التطورات المتعلقة بمؤشراته وأسعاره.

### **1-2- نبذة عن سوق عمان المالي:**

سنحاول من خلال هذه النقطة التعرض إلى مجموعة من النقاط المتعلقة بسوق عمان المالي<sup>2</sup>:

#### **1-2-1- التعريف بسوق عمان المالي:**

لقد تأسس سوق عمان المالي في 11 آذار 1999، كمؤسسة مستقلة لا تهدف إلى الربح وتدار من قبل القطاع الخاص ومصرح لها بمزاولة العمل كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في المملكة.

<sup>1</sup>- زياد رمضان، مروان شموط، مرجع سابق، ص ص: 204-205 .

<sup>2</sup>- [www.ase.com.jo/ar/](http://www.ase.com.jo/ar/) تاريخ الاطلاع 2011/07/11

حيث يدار سوق عمان المالي من قبل مجلس إدارة مكونة من سبعة أعضاء ومدير تنفيذي يتولى إدارة ومتتبعة الأعمال اليومية للسوق، وت تكون عضوية البورصة من الوسطاء الماليين والوسطاء لحسابهم وأي جهات أخرى يحددها مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، والذين يشكلون الهيئة العامة للبورصة.

إذن نجد سوق عمان تلزم بتوفير العدالة والشفافية والسيولة، حيث تسعى البورصة إلى توفير بيئة سليمة وصحية لتداول الأوراق المالية وترسيخ أسس التداول السليم والعادل، وحماية المتعاملين في سوق رأس المال، وللقيام بذلك قام سوق عمان بتطبيق أنظمة وتعليمات مع المعايير العالمية.

حيث يقوم سوق عمان كذلك بتوفير أنظمة إلكترونية ووسائل ربط وقاعات مجهزة بالأدوات والوسائل التقنية الحديثة، ومراقبة عمليات التداول في السوق والتنسيق مع الهيئة في متابعة تلك العمليات، كما قامت بوضع بعض معايير السلوك المهني لضمان التزام أعضائه بمبادئ التداول العادل والسليم، كما تحرص على ضرورة النشر الفوري والصحيح للمعلومات لجميع المهتمين بنفس الوقت.

كما يقوم سوق عمان كذلك بإقامة علاقات تعاون مع البورصات العالمية وإبرام اتفاقيات معها، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العالمية، حيث تمثل عضو فاعل في اتحاد البورصات العربية، واتحاد البورصات الأوروبية والاتحاد الدولي للبورصات، والمنظمة الدولية للهيئات للأوراق المالية.

## ٢-٢-١- أنواع الأسواق المتداولة في سوق عمان المالي:

إن التداول في سوق عمان المالي يتم بواسطة أسهم الشركات، وذلك من خلال سوقين السوق الأول والسوق الثاني، حيث يتم تقسيمهما حسب معايير السيولة والربحية للشركات.

\* شروط إدراج أسهم الشركات في السوق الأول :

- أن لا يقل صافي حقوق المساهمين عن (100%) من رأس المال المدفوع؛
- مضي عام كامل على إدراج أسهم الشركات في السوق الثاني؛
- أرباح صافية قبل الضريبة في سنتين ماليتين على الأقل خلال آخر ثلاثة سنوات؛
- لا تقل الأسهوم الحرة في الشركة عن:
- \* (50) مليون دينار فأكثر؛ إذا كان رأس المال (%) 05
- \* (50) مليون دينار فأقل من (%) 10 إذا كان رأس المال أقل من
- عدد مساهمي الشركة (100) مساهم فأكثر.
- لا يقل عدد أيام تداول الشركة عن (20%) من عدد أيام التداول الكلي خلال السنة المالية، وان يتم التداول بـ (10%) على الأقل من الأسهم الحرة للشركة خلال نفس الفترة.

**1-2-3- تعليمات إدراج الأوراق المالية**

لقد تم تحديد الأسواق التي يتم فيها عد أول الأوراق المالية، كما حددت شروط الإدراج في هذه الأسواق. كذلك متطلبات إدراج السندات ووحدات الاستعمال فيها بالإضافة إلى تنظيم عملية إدراج الأوراق المالية غير الأردنية في بورصة عمان.

**\* تعليمات تداول الأوراق المالية:**

تضمنت إجراءات تداول الأوراق المالية في البورصة من خلال نظام التداول الإلكتروني ومعايير السلوك المهني لأعضاء البورصة وكافة الأمور الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالتداول الإلكتروني.

**\* تعليمات صندوق ضمان الوسطاء الماليين:**

تم بموجب هذه التعليمات إنشاء صندوق ضمان الوسطاء الماليين يهدف إلى تغطية أي عجز نفدي لدى الوسطاء المشترين أو أي عجز في رصيد الأوراق المالية المباعة لدى الوسطاء فتح عن تداول أي ورقة مالية في البورصة.

**\* تعليمات الإفصاح:**

صدرت البيانات والتعليمات الواجب على البورصة الإفصاح عنها كما تبين المعلومات والبيانات والسجلات التي تعتبر سرية ولا يجوز الإطلاع عليها إلا من قبل الموظفين المعينين.

**1-2-4- الاصلاحات الهيكلية لسوق رأس المال الأردني:**

لقد تبنت الحكومة الأردنية سياسة اصلاح شاملة لسوق رأس المال تقوم على أساس ما يتم انجازه خلال العشرين سنة الماضية، وذلك تعزيزاً لنمو القطاع الأهلي وتوسيع وتدعيم قاعدة الاقتصاد الأردني وسعياً للارتفاع إلى المعايير الدولية في مجال تنظيم سوق الأوراق المالية، حيث تتمثل أهم ملامح التوجه في احداث تغيرات مؤسسية في سوق رأس المال واستخدام أنظمة التداول والتسوية والتقاص الإلكتروني وازالة كافة معوقات الاستثمار وتنمية الرقابة على سوق رأس المال وصولاً إلى أعلى مستوى من الشفافية وتحقيق سلامة التعامل مع الأوراق المالية بما يتاسب مع التوجه العولمة والانفتاح الخارجي.

وبالتالي تم انشاء ثلاثة مؤسسات جديدة نحل محل سوق عمان المالي

وهي:

- هيئة الأوراق المالية؛

- بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية؛

- مركز ايداع الأوراق المالية.

#### - هيئة الأوراق المالية:

تهدف هذه الهيئة إلى مراقبة اصدار الأوراق المالية ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات التي تخضع لرقابتها وهي البورصة ومركز ايداع الأوراق المالية، كما تهدف إلى تنظيم ومراقبة الاصحاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات التي تصدرها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين.

كما نجد أن هذه الهيئة تتمتع باستقلال مالي، مما يعزز من دورها المستقبلي الذي يمكنها من تحقيق أهدافها وذلك من بكفاءة عالية، ونجد لهذه الهيئة مجلس مفوضين يتكون من خمسة أعضاء، حيث يقوم هذا المجلس بإعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالأوراق المالية والموافقة على الأنظمة الداخلية والتعليمات الخاصة بالبورصة والمركز، كذلك منح التراخيص وتحديد العمولات التي تتلقاها شركات الخدمات المالية وأعضاء المركز، كذلك اعتماد المعايير المحاسبية والمعايير الواجب توفرها في مدققي الحسابات المؤهلين للتدقيق على الجهات الخاضعة لرقابتها.

#### - بورصة عمان:

لقد تولت بورصة عمان مهامها كمؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً في 11/03/1999 ولا تهدف إلى الربح وتجهزة مصرح لها بمزاولة العمل كسوق نظامي لتداول الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية.

لقد جاء اصدار قانون الأوراق المالية لعام 1997 في الأردن وذلك بهدف اعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال الأردني ليواكب الأسواق المالية الدولية، ويكمي

الطابع الأساسي في هذه الهيكلة في فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي حيث كان يقوم بهذه الدورين معا.

حيث تم تأسيس بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية كمؤسسات مستقلتين تدران من قبل القطاع الخاص.

#### - مركز إيداع الأوراق المالية:

لقد تم إنشاء هذا المركز بتاريخ 10/05/1999، وذلك من أجل الحفاظ على ملكية الأوراق المالية ونقل ملكية الأوراق المالية المتداولة في البورصة وتسويتها أثمان الأوراق المالية بين الوسطاء، حيث يتمتع هذا المركز بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ولا يهدف إلى الربح ويدار من قبل القطاع الأهلي.

#### 1-2-5- تطور أداء سوق عمان المالي :

نحاول في هذه النقطة التعرض لأداء سوق عمان المالي وذلك من خلال النقاط التالية:

##### - المؤشر:

لقد سجل المؤشر الذي يحتسبه صندوق النقد العربي لبورصة عمان ارتفاعاً بلغت نسبته 1.3 في المائة، وذلك بنهاية الربع الثاني من عام 2009 مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 407.7 نقطة، وبالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2008 انخفض المؤشر بنسبة بلغت 28.2 في المائة.

##### - القيمة السوقية:

لقد سجلت القيمة السوقية ارتفاعاً وذلك في نهاية الربع الثاني من عام 2009 وذلك بنسبة 4.98 في المائة لتبلغ 34.337 مليار دولار مقارنة مع 32.709

مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام الجاري. وبالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2008 انخفضت القيمة السوقية بنسبة 39.8 في المائة.

#### - احجام التداول:

لقد ارتفعت قيمة الاسهم المتداولة خلال الربع الثاني من عام 2009 بنسبة 19.1 في المائة لتبلغ نحو 4.622 مليار دولار مقابل نحو 3.881 مليار دولار خلال الربع السابق، وارتفع متوسط التداول اليومي من 62.6 مليون دولار الى 73.4 مليون دولار، وارتفع كذلك معدل دوران السهم من 11.9 في المائة الى 13.5 في المائة.

#### - عدد الاسهم المتداولة:

لقد ارتفع عدد الاسهم المتداولة وذلك خلال الربع الثاني من عام 2009 بنسبة 14.6 في المائة ليبلغ 1777.8 مليون سهم مقارنة مع حوالي 1551 مليون سهم تم تداولها خلال الربع السابق، ونتيجة لذلك ارتفع المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة من 25 مليون سهم الى 28.22 مليون سهم.

#### - عدد الشركات المدرجة:

لقد كان عدد الشركات المدرجة في بورصة الأردن متزايد وذلك خلال الأعوام الخمسة (2005 -2009)، حيث في عام 2005 كان عدد الشركات المدرجة 195 شركة موزعة على أربع قطاعات ( قطاع البنوك، قطاع التأمين، قطاع الخدمات، قطاع الصناعة). وفي عام 2009 أصبح عدد الشركات المدرجة 272 شركة.

**2-2- الدراسة الإحصائية الوصفية للسلسلة IP :**

ت تكون السلسلة سعر السوق محل الدراسة من 1304 مشاهدة يومية ممتدة من 02/01/2005 إلى 30/12/2009 باعتبار يومي الجمعة والسبت يومي عطلة ( 05 مشاهدات في الأسبوع). وذلك بمتوسط 6804.35 نقطة حيث سجلنا أكبر قيمة 11116.70 نقطة، وأقل قيمة 4422.50 نقطة، بينما يقسم هذه السلسلة مستوى وسيطي 6309.200، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري 1359.178 نقطة، أي بنسبة تجانس 19% .

**2-2-1- دراسة الاستقرارية للمردودية:**

تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين مستقل عن الزمن، وفي هذا الجانب نحاول إجراء هذا الاختبار على المردودية بإدخال اللوغاريتم على السلسلة السابقة IP، لتحصل على السلسلة **LIP** والممثلة بواسطة المنحنى التالي.

نلاحظ من خلال الشكل رقم ( 3-1)، أن منحنى المردودية **LIP** يأخذ شكل متزايد مع الزمن  $t$  مما يوضح لنا أن تغيرات المردودية لها اتجاه عام موجب بدلالة الزمن  $t$ ، وهذا يعطينا فكرة حول إمكانية عدم استقرارها وهذا ما سنختبره في الآتي.

ومن أجل ذلك توجد عدة اختبارات إحصائية أهمها:

**2-2-2- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي:**

تكون السلسلة **LIP** مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط لا تختلف معنويًا عن الصفر. والشكل التالي يوضح لنا دالة الارتباط الذاتي للسلسلة **LIP**.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-2)، أن معاملات الارتباط الذاتي كلها خارج مجال الثقة، مما يعني أن السلسلة ليست مستقرة، ومن أجل اختبار معنوية معاملاتها ذات الفجوات أقل من 30 نستعمل اختبار Ljung–Box، حيث تتوافق الإحصائية المحسوبة ( $LIP$ ) لهذا الاختبار آخر قيمة للعمود  $\emptyset = 32804$ .

نستعمل هذه الإحصائية في اختبار المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي حسب الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : P_1 = P_2 = P_3 = \dots = P_{30} = 0 \\ H_1 : \text{au moins } P_i \neq 0 \quad (i: 1, \dots, 30) \end{array} \right.$$

من أجل ذلك نقارن  $LB$  بالقيمة المجدولة المستخرجة من جدول كاي تربيع بدرجة حرية 30 ومستوى معنوية 5%.

حيث أن القيمة المجدولة تساوي:  $X_{0.05}^2 = 43.373$

لدينا  $LB$  أكبر من القيمة المجدولة ومنه نرفض  $H_0$  فرضية انعدام معاملات دالة الارتباط الذاتي ونقبل  $H_1$  فرضية عدم انعدام معاملات دالة الارتباط الذاتي، أي أن معاملات دالة الارتباط تختلف عن الصفر. مما يوضح عدم استقرارية السلسلة .  $LIP$ .

### 2-2-3- اختبار ديكى - فولر Dickey-Fuller( DF) test

تعمل هذه الاختبارات على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (deterministe) أو عشوائية (Stochastique).

لعرض هذا الاختبار نبدأ بالنموذج التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (AR(1)، والذي يكتب من الشكل:

حيث  $\Delta$ : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي يساوي الصفر، تباین ثابت، وقيم غير مرتبطة ( عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشوش الأبيض).<sup>1</sup> يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات كشف الاستقرارية، بالإضافة إلى ذلك فهو يدلنا على أبسط طريقة لجعل السلسلة **LIP** مستقرة ويعتمد هذا الاختبار على تقدير ثلاثة نماذج خطية التالية:

$$\Delta lip_t = \lambda lip_{t-1} + \mu_t \quad (1-3)$$

$$\Delta lip_t = \lambda lip_{t-1} + c + \mu_t \quad (2-3)$$

$$\Delta lip_t = \lambda lip_{t-1} + c + bt + \mu_t \quad (3-3)$$

ووفق هذه المنهجية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة السابقة:

-1- تقدير النموذج رقم ( 03 ) :

$$\Delta lip_t = \lambda lip_{t-1} + c + bt + \mu_t \quad (4-3)$$

من خلال الجدول رقم (1-3)، يمكننا اختبار الفرضيات التالية:

• اختبار الفرضية ( $H_0 : p = 0$ ):

لدينا من خلال النتائج أن الإحصائية المحسوبة لمعامل الاتجاه العام تساوي (-2.08) وهي أقل بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة (2.78). ومنه نرفض الفرضية  $H_0$  ونقبل الفرضية  $H_1$  أي أن معامل الاتجاه العام مختلف معنويا عن الصفر.

• اختبار فرضية الجذر الأحادي ( $H_0 : \lambda = 0$  ):

---

<sup>1</sup>- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2006، ص: 142 .

لدينا الإحصائية المحسوبة (2.18- ) أقل بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة (3.97، -3.41، -3.12) عند مستويات معنوية (10%， 5%، 1%) على التوالي ومنه نقبل فرضية وجود جذر أحادي في السلسلة، في هذه الحالة فإن السلسلة **LIP** هي سلسلة غير مستقرة من نوع **DS**، أي النماذج التي تبرز عدم استقرارية عشوائية، ويمكننا أن تستقر عن طريق الفروقات.

#### - نموذج **DS** ( Differency Stationary ) :

وجدنا في السابق أن سلسلة المردودية تميز بعدم استقرارية عشوائية، وتأخذ الشكل:

$$Lip_t = Lip_{t-1} + B + \varepsilon_t \quad (5-3)$$

ويمكن جعل هذه السلسلة مستقرة باستعمال في كل الفروقات من الدرجة الأولى ثم الثانية.

$$(1 - B)^d Lip_t = \beta + \varepsilon \quad (6-3)$$

حيث:

**B**: معامل التأخير

**β**: ثابت

**d**: درجة الفروقات

ونستعمل غالبا في هذه السلسلات الفروقات من الدرجة الأولى ( $d = 1$ ) ونكتب من الشكل:

$$(1 - B)Lip_t = \beta + \varepsilon \quad (7-3)$$

وتأخذ هذه النماذج شكلين:

**β = 0** : يسمى النموذج **DS** بدون مشتق ويكتب من الشكل:

$$Lip_t = Lip_{t-1} + \epsilon_t \quad (8-3)$$

وبما أن  $\epsilon$  تشویش أبيض فإن هذا النموذج يسمى نموذج المشي العشوائي Random Walk Model وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

✓  $\beta \neq 0$ : يسمى النموذج  $DS$  بالمشتق ويكتب من الشكل:

$$Lip_t = Lip_{t-1} + \beta + \epsilon_t \quad (9-3)$$

▪ إجراء الفروقات من الدرجة الأولى على سلسلة المردودية  $Lip$ :  
من أجل إزالة مركبة الاتجاه العام العشوائية للسلسلة  $Lip$  نجري الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة  $Lip_t$  لتحصل على السلسلة  $Dlip_t$  وفق المعادلة التالية:

$$Dlip_t = Lip_t - Lip_{t-1} \quad t = 2, \dots, 1304$$

وفقا لهذه الصيغة يمكن أن نحسب 1303 مشاهدة للسلسلة  $Dlip_t$ . والممثلة بالرسم التالي. (الموضح في الشكل 3-3).

نلاحظ من الشكل (3-3)، أن المنحنى يأخذ شكل موازي لمحور الفواصل مما يبين لنا مبدئياً غياب التغير المنتظم في الاتجاه العام للسلسلة  $Dlip$  بدلالة الزمن.

▪ اختبار الإستقرارية  $(DF)$ :  
نحاول في هذا الاختبار كشف وجود جذر وحدوي في السلسلة  $Dlip$  وفق المنهجية بالاعتماد على تقدير النماذج التالية:

$$\left\{ \begin{array}{ll} \Delta lip_t = \lambda lip_{t-1} + \mu_t & (10-3) \\ \Delta lip_t = \lambda lip_{t-1} + c + \mu_t & (11-3) \\ \Delta lip_t = \lambda lip_{t-1} + c + bt + \mu_t & (12-3) \end{array} \right.$$

-1 تقدير النموذج رقم (03)

$$\Delta lip_t = \lambda lip_{t-1} + c + bt + \mu_t$$

بالاستعانة ببرنامج Eviews كانت لدينا نتائج التقدير التالية:

▪ اختبار الفرضية ( $H_0 : b = 0$ ) :

من خلال الجدول (2-3)، لدينا الإحصائية المحسوبة ( $t_s = -1.642$ ) وهي أقل من القيمة المجدولة والتي تساوي ( $t_t = 2.78$ ) المستخرجة من جدول ديكى فولر. ومنه فإننا نقبل الفرضية  $H_0$ ، بمعنى أن معامل الاتجاه العام  $b$  لا يختلف معنوياً عن الصفر، كما يظهر هذا أيضاً من خلال القيمة الاحتمالية  $prob = 0.10$ .

-2 تقدير النموذج رقم (02)

$$\Delta lip_t = \lambda lip_{t-1} + c + \mu_t \quad (13-3)$$

بالاستعانة ببرنامج Eviews كانت النتائج التالية:

▪ اختبار الفرضية ( $H_0 : C = 0$ ) :

من خلال الجدول رقم (3-3)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة تساوي (0.32)، وهي أقل من القيمة المجدولة ( $t_t = 2.52$ )، كذلك القيمة الاحتمالية تساوي (0.7450) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 . ومنه نقبل الفرضية

أي أن الثابت لا يختلف عن الصفر عند مستوى معنوية 5% . في هذه  $H_0$

الحالة ننتقل إلى تقدير النموذج الأول.

### 3- تقدير النموذج رقم (01):

$$\Delta lip_t = \lambda lip_{t-1} + \mu_t \quad (14-3)$$

بالاستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

#### ▪ اختبار فرضية وجود جذر وحدوي $(H_0 : \lambda = 0)$

لدينا القيمة المحسوبة لاختبار ديكى فولر ( $t_s = -31.13882$ )، بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المجدولة (-2.56، -1.93، -1.61)، عند  $H_0$  مستويات معنوية على الترتيب (10%， 5%， 1%)، ومنه نرفض الفرضية ونقبل فرضية عدم وجود جذر وحدوي ومنه يكون لدينا شروط كافية لاستقرار السلسلة  $Dlip_t$ .

### le test de phillips et (1988) perron

يعتمد هذا الاختبار إلى تصحيح غير معلمى لإحصائيات ديكى- فولر، وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباري  $DF$  و  $ADF$ <sup>1</sup>.

نريد في هذا الجانب التأكيد من استقرارية السلسلة  $Dlip_t$  بإجراء هذا الاختبار إضافة إلى اختبار  $DF$  والذي يأخذ يعني الاختبار الأخطاء ذات التباينات الغير

<sup>1</sup>- هتهات السعيد، مرجع سابق، ص: 146.

متجانسة عن طريق تصحيح غير معنوي لإحصائيات اختبار  $DF$  وفي هذا الاختبار يشترط حساب عدد التأخيرات.

$$L = 4 \left( \frac{n}{100} \right)^{\frac{2}{9}} = 4 \left( \frac{1303}{100} \right)^{\frac{2}{9}} \approx 7$$

من خلال الجدول رقم (3-4)، وبعد التصحيح الغير معلومي —  $PP$  نرفض وجود جذر وحدوي في السلسلة  $DLip_t$  بحكم أن القيم المحسوبة في النماذج الثلاثة أكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية ( $10\%, 5\%, 1\%$ ) ومنه فإن السلسلة  $DLip_t$  حسب اختبار  $PP$  مستقرة.

## 2-2-4- اختبارات التوزيع الطبيعي

سنحاول في هذا الجانب اختبار ما إذا كانت السلسلة  $DLip_t$  تحمل خصائص التوزيع الطبيعي ويمكننا ذلك بالاستعانة باختبارات (*S.K.Ja*).

### 2-2-1-4- اختبارات (Skewness kurtosis )

يمكننا اختبار فرضيتنا المتاظرة والتسطح باستعمال اختباري  $K.S$  على الترتيب.  
حيث الشكل التالي يبين نتائج معاملات التوزيع الطبيعي للسلسلة  $DLip_t$   
- اختبار **Skewness** :

نحاول في هذا الاختبار اختبار الفرضية  $H_0 : V_1 = 0$  وهي فرضية تمثل فرضية المتاظرة.

لدينا من خلال الجدول رقم(3-5)، أن إحصائية  $K.S$  تساوي ( -0.0759 ) وهي أقل من 1.96 ومنه نقبل الفرضية  $H_0$  أي ان السلسلة  $DLip_t$  متاظرة.

### - اختبار **kurtosis** :

في هذا الاختبار نقوم باختبار فرضية التسطح الطبيعي  $V_2 = 0$  .

- لدينا من خلال الجدول أن القيمة الإحصائية  $k$  تساوي 4.34 أكبر من 1.96 .  
ومنه نرفض الفرضية  $H_0$  أي نرفض فرضية التسطح الطبيعي للسلسلة  $DLip_t$ .

ويمكن أن نجمع بين الاختبارين بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي – Jarque- Bera.

#### 2-4-2-2 اختبار Jarque- Bera :

نحاول في هذا الاختبار اختبار فرضية عدم  $H_0$  ذات توزيع طبيعي  $D_{Lip_t}$ .

لدينا من خلال الجدول أن قيمة المحسوبة للاختبار  $S = 99.42$  تقارن هذه القيمة بالقيمة المستخرجة من جدول كي تربع بدرجة حرية (2) ومستوى معنوية  $\chi^2_{0.05} = 5.99$  .%5

ومنه نجد أن القيمة المحسوبة ( $S = 99.42$ ) هي أكبر من القيمة المستخرجة من جدول كي تربع ( 5.99 ) وبالتالي نرفض الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة  $D_{Lip_t}$  لا تتبع التوزيع الطبيعي بمستوى معنوية 5 % وهذا راجع إلى عدم وجود تسطح طبيعي وفق ما وجدناه في اختبار k .

#### 2-2-5 اختبار Non parametric BDS Test BDS

اقتصر ( 1987 ) Brock , Dechert and Scheinkman على اختبارا غير معلمى يعتمد على تكامل الارتباط  $L$  Grassbege et Procaccia، يعتبر هذا أكثر قوة من اختبار Mizrach عندما يكون حجم العينة يفوق 1000 مشاهدة، نختبر الفرضية القائلة بأن السلسلة مستقلة ومتماثلة التوزيع independently and identically distributed ضد فرضية الارتباط الخطى وغير الخطى.<sup>1</sup>

بالاستعانة بمعطيات الدراسة كانت لدينا النتائج التالية: من خلال نتائج الجدول رقم (3-6)، يتضح لنا أن إحصائية BDS أكبر تماماً من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 وذلك عند مستوى معنوية 5 %، أي

<sup>1</sup>- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012، ص: 223.

أثنا نرفض فرضية استقلالية المشاهدات، ففي هذه الحالة فإن حركة أسعار السوق تظهر كنتيجة لصدمة عابرة وهذا يعني أن سعر السوق قابل للتنبؤ على المدى القصير، وبالتالي يعتبر سوق عمان للأوراق المالية غير كفاء عند المستوى الضعيف لأن أسعار السوق لا تتبع نموذج السير العشوائي في كل الأبعاد. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية  $H_0$  ونقبل الفرضية  $H_1$ .

خاتمة:

توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى أن سوق عمان المالي غير كفاء عند المستوى الضعيف، وذلك استناداً إلى نتائج الاختبارات التي تم استخدامها في الدراسة فإنه تم التوصل إلى أن السلسلة ليس بها جذر وحدوي مما يدل على استقرار السلسلة، والذي يعني أن الأسعار لا تتحدد عشوائياً وبالتالي فإن سوق عمان المالي غير كفاء عند المستوى الضعيف.

كما وجدنا أن إحصائية اختبار BDS المحسوبة أكبر تماماً من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 وذلك عند مستوى معنوية 5%， مما يعني أن سعر السوق قابل للتنبؤ على المدى القصير وبالتالي فإن الأسعار لا تتبع السير العشوائي مما يدل هذا على أن سوق عمان للأوراق المالية غير كفاء وذلك عند المستوى الضعيف.

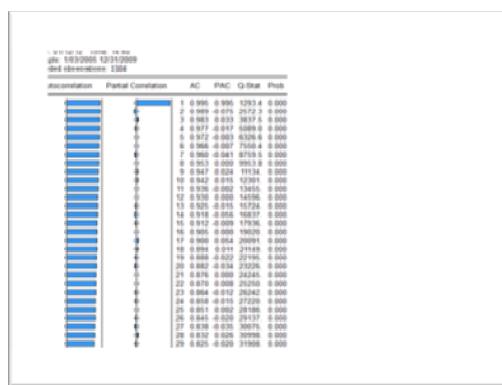
## ملحق الجداول والأشكال البيانية

الشكل رقم ( 3 - 1 ) : التغيرات اليومية لسعر السوق في الفترة ( 2005 - 2009 )



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على معطيات الدراسة.

الشكل رقم ( 3 - 2 ) : دالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للسلسلة LIP خلال الفترة ( 2005 - 2009 ).



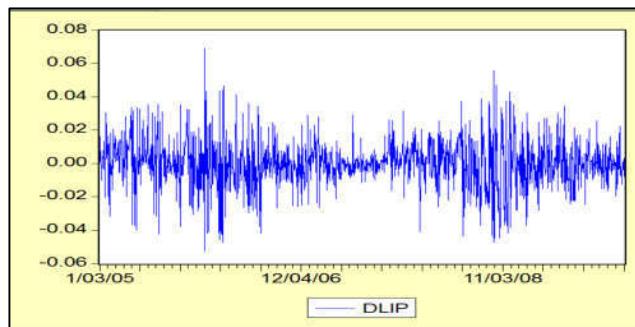
المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمعطيات الدراسة والبرنامج الإحصائي Eviews 3.1 .

الجدول رقم ( 3 - 1 ) : نتائج تدريب النموذج رقم ( 03 )

ADF Test Statistic	-2.183463	1% Critical Value*	-3.9702	
		5% Critical Value	-3.4157	
		10% Critical Value	-3.1298	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LIP) Method: Least Squares Date: 01/12/12 Time: 15:04 Sample(adjusted): 1/04/2005 12/31/2009 Included observations: 1303 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP(-1)	-0.004702	0.002154	-2.183463	0.0292
C	0.043058	0.019023	2.263472	0.0238
@TREND(1/03/2005)	-2.27E-06	1.09E-06	-2.084955	0.0373
R-squared	0.006595	Mean dependent var	0.000170	
Adjusted R-squared	0.005067	S.D. dependent var	0.014767	
S.E. of regression	0.014730	Akaike info criterion	-5.595616	
Sum squared resid	0.282049	Schwarz criterion	-5.583708	
Log likelihood	3648.544	F-statistic	4.315155	
Durbin-Watson stat	1.709778	Prob(F-statistic)	0.013556	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على البرنامج الإحصائي Eviews 3.1 .

الشكل رقم ( 3 - 3 ) : التمثيل البياني للسلسلة LIP بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الدراسة.

الجدول رقم ( 2 ) : تقدیر النموذج (03) لاختبار  $DF$  على السلسلة  $D\text{LIP}_t$

ADF Test Statistic	-31.19340	1% Critical Value*	-3.9702	
		5% Critical Value	-3.4157	
		10% Critical Value	-3.1298	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLIP) Method: Least Squares Date: 01/16/12 Time: 11:23 Sample(adjusted): 1/05/2005 12/31/2009 Included observations: 1302 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLIP(-1)	-0.856189	0.027448	-31.19340	0.0000
C	0.001289	0.000812	1.588005	0.1125
@TREND(1/03/2005)	-1.77E-06	1.08E-06	-1.642406	0.1007
R-squared	0.428265	Mean dependent var	-9.68E-06	
Adjusted R-squared	0.427385	S.D. dependent var	0.019298	
S.E. of regression	0.014603	Akaike info criterion	-5.612859	
Sum squared resid	0.277014	Schwarz criterion	-5.600943	
Log likelihood	3656.971	F-statistic	486.5163	
Durbin-Watson stat	1.977112	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على البرنامج الإحصائي Eviews 3.1

الجدول رقم ( 3 ) : تقدیر النموذج (02) لاختبار  $DF$  على السلسلة  $D\text{LIP}_t$

ADF Test Statistic	-31.12988	1% Critical Value*	-3.4382	
		5% Critical Value	-2.8642	
		10% Critical Value	-2.5682	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLIP) Method: Least Squares Date: 01/16/12 Time: 11:32 Sample(adjusted): 1/05/2005 12/31/2009 Included observations: 1302 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLIP(-1)	-0.853723	0.027425	-31.12988	0.0000

C	0.000133	0.000405	0.329173	0.7421
R-squared	0.427078	Mean dependent var	-9.68E-06	
Adjusted R-squared	0.426637	S.D. dependent var	0.019298	
S.E. of regression	0.014613	Akaike info criterion	-5.612321	
Sum squared resid	0.277589	Schwarz criterion	-5.604376	
Log likelihood	3655.621	F-statistic	969.0697	
Durbin-Watson stat	1.977560	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على البرنامج الإحصائي 3.1 . Eviews

الجدول رقم ( 4 ) : تقيير النموذج الأول لاختبار **ADF** للسلسلة **DLIP**

ADF Test Statistic	-31.13882	1% Critical Value*	-2.5673	
		5% Critical Value	-1.9396	
		10% Critical Value	-1.6157	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLIP) Method: Least Squares Date: 01/16/12 Time: 11:37 Sample(adjusted): 1/05/2005 12/31/2009 Included observations: 1302 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLIP(-1)	-0.853620	0.027413	-31.13882	0.0000
R-squared	0.427030	Mean dependent var	-9.68E-06	
Adjusted R-squared	0.427030	S.D. dependent var	0.019298	
S.E. of regression	0.014608	Akaike info criterion	-5.613773	
Sum squared resid	0.277612	Schwarz criterion	-5.609801	
Log likelihood	3655.566	Durbin-Watson stat	1.977585	

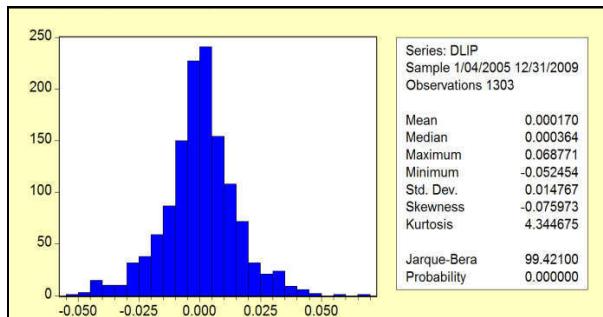
المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على البرنامج الإحصائي 3.1 . Eviews

الجدول رقم ( 5 ) : نتائج اختبار **PP** للسلسلة **DLIP**

القيمة الحرجية			إحصائية PP	<b>Phillips et Perron</b>	اختبار
10 %	5 %	1%			
- 1.61	- 1.93	- 2.56	- 31.0786	(1) النموذج (1)	
- 2.56	- 2.86	- 3.43	- 31.06508	(2) النموذج (2)	
- 3.12	- 3.41	- 3.97	- 31.10880	(3) النموذج (3)	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على البرنامج الإحصائي 3.1 . Eviews

الشكل رقم ( 6 ) : نتائج معاملات التوزيع الطبيعي للسلسلة **DLIP**



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد الدراسة والبرنامج الإحصائي 3.1 Eviews

الجدول رقم ( 3-6): نتائج اختبارات BDS

BDS Test for DLOGY				
Date: 01/23/12 Time: 14:01				
Sample: 1 1304				
Included observations: 1304				
Dimension	BDS Statistic	Std. Error	z-Statistic	Prob.
2	0.038059	0.002469	16.41487	0.0000
3	0.067397	0.003919	17.19978	0.0000
4	0.086975	0.004660	18.66265	0.0000
5	0.097278	0.004852	20.05099	0.0000
6	0.103165	0.004737	21.43442	0.0000
7	0.097694	0.004277	22.37422	0.0000
8	0.091935	0.003776	24.36430	0.0000
9	0.085425	0.003245	26.32890	0.0000
10	0.077478	0.002730	28.37560	0.0000
Raw epsilon	0.0204487			
Pairs within epsilon	119.3915	0	V-statistic	0.7032093
Triples within epsilon	1.193E+09		V-statistic	0.5390465
Dimension	C(m,n)	C(m,n)	c(1,n-(m-1))	c(1,n-(m-1))
2	460625.00	0.631938	595209.00	0.702766
3	350229.00	0.414154	594.108.00	0.702546
4	278954.00	0.330377	593067.00	0.702395
5	225909.00	0.267968	591963.00	0.702167
6	185011.00	0.219793	590667.00	0.701948
7	152000.00	0.180877	589370.00	0.701727
8	126407.00	0.150635	588666.00	0.701494
9	105978.00	0.126486	587638.00	0.701352
10	88898.000	0.106265	586708.00	0.701325

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على البرنامج الإحصائي 5.0 Eviews

#### المراجع:

<sup>1</sup>- Eugent Fama, Efficient capital Markets: AReviewof- Theory and Empirical work, Journal of finance 25,no,2,May 1970.

<sup>2</sup> - دريد آل شبيب، عبد الرحمن الجبوري، أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع لاستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2005.

<sup>3</sup> - أمين عبد العزيز حسين، الأسواق المالية، بدون طبعة، دار قباء الحديثة للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2007.

<sup>4</sup> - منير إبراهيم هندي، مستقبل أسواق رأس المال العربية مخاطر ومحاذير، بدون طبعة، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 1995.

- <sup>5</sup> - عاطف وليم أدراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- <sup>6</sup> - مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفافتها، مجلة الباحث، العدد السابع، بسكرة، 2010.
- <sup>7</sup> - عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، ط1، دار أسماء للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2008.
- <sup>8</sup> - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة.
- <sup>9</sup> - شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012.